دمشق تعلن فتح معبر لخروج المدنيين من منطقة التصعيد في إدلب

# سوريا : جيش النظام يسيطر على خان شيخون

جانب من عملية إنقاذ مصابين في القصف على أدلب

عائلات سورية نازحة في إدلب

عواصم – «وكالات» : سيطرت قوات النظام السوري، على مدينة خان شيخون الاستراتيجية في شمال غرب سوريا، واستعادت مناطق في محيطها لتغلق بذلك كافة المنافذ أمام نقطة مراقبة للقوات التركية، حسب ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن، إن «قوات النظام تعمل حاليا على نزع الألغام» في المدينة الواقعة في ريف إدلب الجنوبي.

وأضاف أن « قوات النظام انتشرت أيضا في طرقات في محيط خان شيخون، لتحاصر بذلك المنطقة الممتدة من جنوبها إلى ريف حماة الشمالي، وتغلق كافة المنافذ أمام نقطة المراقبة التركية في بلدة مورك».

وانسحبت الفصائل المعارضة، والإسلامية من خان شيخون، الثلاثاء، على وقع تقدم قوات النظام داخلها مع استمرار القصف الجوي العنيف، وفق المرصد.

وتسيطر هيئة تحرير الشام، جبهة النصرة سابقا على غالبية محافظة إدلب والمناطق المحاذية لها، أين تنتشر أيضا فصائل معارضة أقل نفوذا.

كما أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان، أمس الخميس، مواصلة تصعيد طائرات النظام السوري والحليف الروسي بالقصف الجوي على مناطق ريف معرة النعمان الشرقي، ومناطق جنوب إدلب.

وقال المرصد في بيان أمس الخميس، إن ثلاثة مدنيين على الأقل قتلوا وجرح نحو 10 آخرين جراء غارات جوية نفذتها طائرات روسية على بلدة الدير الغربي بريف إدلب الجنوبي.

وأشار المرصد إلى ارتفاع عدد الغارات التي شنتها طائرات النظام الحربية على مناطق متعددة في جنوب حلب إلى 100، فيما ذكر مقتل نحو 28 شخصا من قوات النظام والمعارضة خلال الاشتباكات والقصف.

من جهة أخرى أعلنت وزارة الخارجية السورية، أمس الخميس، فتح معبر لخروج المدنيين الراغبين من المنطقة التي تشهد تصعيدا عسكريا منذ أشهر في إدلب في شمال غرب البلاد، وفق ما نقلت وكالة الأنباء السورية الرسمية «سانا».

ويأتي إعلان دمشق فتح المعبر، غداة سيطرة القوات الحكومية على مدينة خان شيخون الاستراتيجية في محافظة إدلب، وحصارها منطقة واسعة ممتدة من جنوب المدينة وصولا إلى ريف محافظة حماة الشمالي المحاذي لإدلب، بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وكانت تلك المنطقة شهدت خلال الأشهر الماضية موجات نزوح ضخمة، وفرّ الجزء الأكبر من سكانها إلى شمال إدلب.

من ناحية أخرى قال سكان ومنظمات حقوقية ومصادر من المعارضة السورية يوم الأربعاء إن عشرات الآلاف من الأشخاص فروا إلى الحدود التركية خلال الأيام القليلة الماضية مع مواصلة الجيش السوري التوغل داخل آخر معقل رئيسي للمعارضة.

وترك الفارون مدينة معرة النعمان، وهي مدينة في محافظة إدلب كانت ملاذا لعائلات فرت من مناطق كانت تحت سيطرة المعارضة، فيما اقتربت حملة تقودها روسيا من السيطرة على بلدة خان شيخون الاستراتيجية التي تقع أبعد إلى الجنوب.

وقال عبد الله يونس من معرة النعمان «ما توقفت السيارات... إلى عم تخرج من المدينة».

وذكر عمال إنقاذ هناك أن نحو 60 ألف شخص فروا خلال الأيام الأربعة الماضية فقط.

وأشار سكان إلى أن مقاتلات روسية وسورية كثفت يوم الثلاثاء قصف قرى وبلدات متفرقة حول معرة النعمان وآن مستشفى الرحمة الموجود في المنطقة أصيب في القصف.

وقال عبد الرحمن الحلبي، وهو من المنطقة «كان هناك 15 غارة في أقل من خمس دقائق» على بلدة جرجناز.

وتقر المعارضة بأن معظم مقاتليها فروا من خان شيخون لكنهم يبدون مقاومة شرسة للجيش السوري الذي تمكن من انتزاع موطئ قدم له في المدينة التي تعرضت لهجوم بغاز السارين في عام 2017.

وذكرت وسائل إعلام محلية في بث من أطراف خان شيخون يوم الثلاثاء أن القوات الحكومية تقاتل المسلحين لكنها وسعت نطاق تقدمها وسيطرت على طريق سريع يمر عبر المدينة.

وستمثل استعادة خان شيخون نصرا مهما لموسكو وحليفها الرئيس بشار الأسد في شمال غرب البلاد.

والقت روسيا بثقلها وراء الحملة، التي بدأت تتصاعد في أواخر أبريل نيسان، وشنت آلاف الغارات والضربات الجوية على شمال حماة وجنوب إدلب الخاضعين لسيطرة المعارضة فيما وصفه خبراء عسكريون غربيون وشخصيات معارضة بأنه تطبيق «لاستراتيجية الأرض المحروقة».

ونقلت وكالة إنترفاكس الروسية للأنباء عن وزير الخارجية سيرجي لافروف إقراره يوم الثلاثاء بوجود عسكريين روس على الأرض في محافظة إدلب.

وقتل الجيش الروسي في السابق من دوره المباشر في الحملة التي قالت مصادر استخباراتية غربية إنه استخدم فيها مرتزقة وقوات خاصة كما أدار معارك.

وينهي سقوط خان شيخون سيطرة المعارضة على شمال محافظة حماة المجاورة حيث كان جيش العزة، وهو جماعة مسلحة رئيسية، يدافع عن ثلاث بلدات رئيسية هي اللطامنة وكفر زيتا ومورك.

وساعد في إحراز التقدم المدعوم من روسيا، وهو الأحدث منذ انتهاء وقف لإطلاق النار قبل نحو أسبوعين، تعزيزات جديدة من قوات بلغ قوامها الآلاف منهم مقاتلون من جماعات تدعمها إيران كانوا غائبين عن المعارك السابقة.

وقال مسلحون من المعارضة إن دورية تركية تحركت يوم الأربعاء من أحد المواقع العسكرية الاثني عشر التي أقيمت في المنطقة وفقا لاتفاقات أبرمت مع روسيا، فيما قالوا إنه رسالة من أنقرة بأنها لن تخضع لضغوط الحكومة السورية من أجل الانسحاب.

وتعرض رتل عسكري تركي، كان متوجها لأحد مواقع المراقبة قرب خان شيخون يوم الاثنين، لقصف يشتبه بأنه من الجيش السوري. وتندد دمشق بما قالت إنه محاولة تركية لإنقاذ المعارضة المنهزمة.

ويقول خبراء عسكريون سوريون ومسلحون من المعارضة إن الوجود التركي في شمال غرب سوريا والدعم العسكري الخفي والمكثف الذي توفره أنقرة لبعض الفصائل كانا سببا في تعقيد الحملة الرامية للسيطرة على آخر معقل للمعارضة.

وقال مصدر أمني تركي كبير لرويترز إن المحادثات لا تزال جارية مع روسيا حول مصير الرتل العسكري الذي كان في طريقه لأحد المواقع قرب خط الجبهة، وأنه لم يتحرك منذ الهجوم غير أن من المستبعد تماما "التخلي عنه".

وبعد جمود استمر شهورا، كثفت روسيا غاراتها خلال الأيام العشرة الماضية، مما أدى لتغيير الوضع على الأرض. ولاقى مئات المدنيين حتفهم وشرد 400 ألف شخص على الأقل، حسبما أفاد مسعفون ومنظمات غير حكومية والأمم المتحدة.

وقالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان، التي تحصي عدد القتلى والمصابين وتقدم إفادات إلى منظمات عديدة تابعة للأمم المتحدة، إن 196 طفلا كانوا ضمن 843 مدنيا قتلوا منذ بدء الحملة الروسية السورية في أبريل نيسان.

وتقول موسكو ودمشق، اللتان تنفيان قصف المناطق المدنية بشكل عشوائي، إنهما تقاتلان المتشددين.

# تونس : الجنسية المزدوجة تحرج مرشحين للرئاسة

تونس – «وكالات» : أحرج قرار رئيس الحكومة التونسية يوسف الشاهد التخلي عن الجنسية الفرنسية عددا من المرشحين إلى الانتخابات الرئاسية ممن يملكون جنسية مزدوجة، وفتح تساؤلات بشأن مدى مصداقيتهم وولائهم للوطن والتزامهم بخدمته في حال وصولهم إلى قصر قرطاج.

والثلاثاء، أعلن الشاهد تنازله عن الجنسية الفرنسية من أجل الترشح لرئاسة البلاد، وذلك تطبيقا للدستور الذي يمنع على مرشحي الرئاسة الجمع بين جنسيتين، في خطوة صدمت التونسيين، الذين كانوا يجهلون بجنسيته الثانية، وطرحت جدل الجنسية المزدوجة التي يحملها عدد من المترشحين إلى الانتخابات الرئاسية المرتقبة في منتصف سبتمبر المقبل.

وفي تونس، يحمل الكثير من السياسيين الجنسية المزدوجة، بعضهم يشغل مواقع قيادية في البلاد، من بينهم عدد من المرشحين الرئاسيين على غرار رئيس «حزب البديل» مهدي جمعة والوزير السابق سعيد العايدي، اللذين يحملان الجنسية الفرنسية، وكذلك رئيس «حزب تيار المحبة» الهاشمي الحامدي ورجل الأعمال سليم الرياحي اللذان يمتلكان الجنسية البريطانية.

ولا يمنع القانون التونسي حاملي الجنسية المزدوجة من تقلد مناصب قيادية في البلاد، باستثناء منصب رئيس الجمهورية، حيث ينص الفصل 74 من الدستور التونسي على أن المترشح لرئاسة الجمهورية «إذا كان حاملا لجنسية غير الجنسية التونسية فإنه يقدم ضمن ملف ترشحه تعهدا بالتخلي عن الجنسية الأخرى عند التصريح بانتخابه رئيسا للجمهورية».

وفي هذا السياق، قال الناشط الحقوقي معز ناصري في حديث مع «العربية.نت» إن «الأمر عادي عندما يحمل مواطن جنسية أخرى، لكن عندما يتعلق الأمر بمرشح إلى منصب رئيس الجمهورية، فإن من واجبه التخلي عنها بـ«الشبهات وتفاديا للتشكيك في وطنيته وانتمائه وولائه لبلاده».

وأضاف ناصري أن عدم إعلان المرشحين الحاملين لجنسية مزدوجة تخليهم إلى حد الآن عن جنسيتهم الأجنبية، من شأنه أن «يضعف من مصداقيتهم لدى الناخبين ويفتح الباب واسعا للتشكيك في ولائهم للوطن والتزامهم بخدمته، وبالتالي يؤثر على حظوظهم في الانتخابات».

وأشار إلى أن «البعض منهم اضطر إلى الحصول على جنسية ثانية للحماية من ملاحقة النظام السابق، لكن اليوم لم يعد لهم عذر في الاحتفاظ بها، خاصة أنهم يرغبون في تولي مناصب حساسة في البلاد، يقتضي التواجد فيها خدمة مصالح الوطن الأصلي».

ومن جهته، اعتبر المحامي سمير عبد الله أن حامل الجنسية المزدوجة «سيكون له ولاء مزدوج للوطن الأم وللبلد الأجنبي الذي يحمل جنسيته وسيكون هناك بالضرورة تضارب في المصالح»، مضيفا أن «الحصول على جنسية أخرى ليس فقط الحصول على بطاقة وطنية أو جواز سفر، وإنما هو ولاء مطلق للوطن». وأشار عبد الله إلى أن تجربة التناصب مع أصحاب الجنسية المزدوجة خلال السنوات الماضية كانت «نتائجها كارثية على البلاد». لافتا إلى أن الدستور التونسي أخطأ عندما سمح لأصحاب الجنسية المزدوجة بالترشح إلى الانتخابات الرئاسية. ودعا إلى سن قانون يمنعهم من تولي مناصب عليا في البلاد.

وفي سياق متصل، انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي نداءات تدعو إلى عدم انتخاب أصحاب الجنسية المزدوجة من المترشحين لمنصب الرئاسة، ما لم يعلنوا عن تخليهم عن جنسيتهم الثانية قبل الانتخابات.

# الجزائر : مذكرة توقيف دولية بحق وزير النفط الأسبق

الجزائر – «وكالات»: أصدرت المحكمة العليا الجزائرية مذكرة توقيف دولية ضد وزير النفط الأسبق شكيب خليل «بعد رفضه الامتثال لاستدعاءات الحضور إلى التحقيق القضائي بتهم فساد»، بحسب ما ذكرته صحيفة «النهار» الجزائرية، الخميس.

وأعلنت المحكمة في أبريل الماضي أنها استدعت خليل لسماع أقواله بشأن صفقتين أبرمتهما شركة «سوناطراك» الجزائرية مع شركتين أجنبيتين، حيث إنه مشتبه بتهريبه أموالا للخارج وإبرام صفقات غير قانونية.

وحملت نشرة الضبط والإحضار، التي عممتها قيادتا الدرك والشرطة الجزائرية، على كافة وحداتها ومصالحها، حملت كافة تفاصيل هوية ومقر إقامة الوزير الأسبق.

ويُعرف وزير الطاقة الأسبق باسم شكيب خليل، غير أن اسمه الكامل حسب وثائق هويته هو «محمد شكيب خليل»، وهو من مواليد 8 أغسطس 1939 بوهران.

تكتم عراقي على انفجارين مجهولي السبب وقعا في مخازن تابعة لعناصر جند الإمام

# واشنطن: نحترم سيادة العراق واسألوا بغداد عن تفجيرات مخازن الحشد الشعبي

الشرطة العراقية في موقع أحد الانفجارات الغامضة، التي وقعت في بغداد

عواصم – «وكالات» : كشف مصدر أمني عراقي في قيادة عمليات صلاح الدين الأربعاء، وقوع انفجارات متعاقبة عصر الثلاثاء في مخازن عتاد تابعة للحشد الشعبي في قاعدة سبايكر، 15 كيلومترا شمال تكريت.

وقال المصدر إن« انفجارين مجهولي السبب وقعا في مخازن تابعة لعناصر جند الإمام المنضوية تحت لواء الحشد الشعبي في السادسة عصرا من يوم أمس، أعقبته سلسلة انفجارات في مخازن للعتاد الحربي».

وتزامنت الانفجارات مع تلك التي وقعت عصر أمس قرب قاعدة بلد الجوية، واستهدفت مخازن عتاد تابعة لكتائب حزب الله العراقي.

وأضاف أن« العتاد المنفجر كان سلاحا خفيفا ومتوسطا وقذائف الهاون»، مشيرا إلى أن وقوعها في منطقة نائية، سهل التكتم عليها.

ويشغل فوجان من كتائب «جند الإمام» مساحة واسعة من قاعدة سبايكر ولهما مخازن عتاد وتجهيزات خاصة، ويتمتعان باستقلالية عن الجيش العراقي والشرطة الاتحادية، التي تشغل باقي منشآت القاعدة.

وكان مصدر في الشرطة الاتحادية العراقية أعلن مساء الثلاثاء، مقتل عنصرين من الحشد الشعبي، وإصابة 5 آخرين في انفجارات هزت مخازن عتاد للحشد الشعبي قرب قاعدة بلد الجوية، شمال بغداد.

ومن جانبه، أفاد مصدر أمني في قاعدة بلد الجوية بأن الولايات المتحدة أجلت جوا عددا من خبرائها ومستشاريها العسكريين من القاعدة بعد تواصل الانفجارات.

ولم تشخص المصادر العراقية حتى الآن سبب الانفجارات لكن النائب عن محافظة صلاح الدين محمد البلداوي قال: «من الواضح وحسب الروايات التي وصلتنا من المناطق القريبة من قاعدة بلد، أن ما جرى هو استهداف بنفس الطريقة التي استهدف بها معسكر الصقر التابع للحشد الشعبي في منطقة الدورة جنوبي بغداد».

من جهة أخرى رد مسؤول في الخارجية الأميركية على بيان للحشد الشعبي في العراق اتهم فيه الولايات المتحدة بالتورط في انفجارات غامضة في مواقع لخزن أسلحة وذخيرة للميليشيا الموالية لإيران.

وقال المسؤول لقناة «الحرة»، الأربعاء، إن «الولايات المتحدة تحترم سيادة العراق، ووجودها هناك مبني على دعوة الحكومة العراقية وبموجب قوانينها وتوجيهاتها».

ودعا المسؤول إلى سؤال للحكومة العراقية عن المعلومات المتعلقة ببيان الحشد الشعبي.

وتحدثت تقارير عن تورط إسرائيل في العمليات، دون أن يصدر أي اتهام مباشر بهذا الصدد، ودون أن تعلن أي جهة مسؤوليتها.

وبعد صمت طويل، أصدر الحشد الشعبي بيانا في وقت سابق الأربعاء، قال فيه إن لديه «معلومات دقيقة ومؤكدة أن الأمريكان قاموا هذا العام بإدخال 4 طائرات مسيرة إسرائيلية عن طريق أذربيجان لتعمل ضمن أسطول القوات الأمريكية على تنفيذ طلعات جوية تستهدف مقرات عسكرية عراقية».

وسبق أن نفت الولايات المتحدة أي دور لها في تفجيرات مخازن الحشد الشعبي.

وبدأت سلسلة الانفجارات في منتصف يوليو الماضي، وقتل مقاتل عراقي وأصيب إيرانيان بجروح بعد تعرض معسكر «الشهداء» التابع للحشد في منطقة آمرلي وسط العراق إلى «قصف بطائرة دون طيار مجهولة»، حسب بيان لقيادة العمليات المشتركة العراقية.

ثم وقعت انفجارات في معسكر أشرف بديالى، وبعدها في مخزن للحشد داخل معسكر الصقر التابع للشرطة الاتحادية، ثم في مقر قرب قاعدة بلد الجوية.